

في معوقات قيم ومعايير الجودة الأكاديمية في الجامعات العربية

د. قاسم عبد عوض المحبشي

جامعة عدن - كلية الآداب، قسم الفلسفة

تعد الجامعة مقوم أساس من مقومات الدول العصرية وركيزة من ركائز تطور المجتمعات وتحقيق تقدمها العلمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي فضلاً عن كونها بيوتاً للخبرة ومعقلاً للفكر والإبداع ومركزاً لانتقال وإنتاج المعرفة وتطبيقها وبؤرة للتحديث والتجديد والتنوير والتغيير وهي أهم وأخطر مؤسسة حديثة واستراتيجية في تاريخ الحضارة الإنسانية وذلك لإسهامها الحاسم في نهضة وإزهار مشروع الحضارة العلمية العقلانية في عموم الكرة الأرضية، وأهمية الجامعة لا تعود إلى قيمة وظائفها الأساسية الثلاث: المتمثلة في نقل المعرفة ووظيفة التدريس، إنتاج وتطوير المعرفة ووظيفة البحث العلمي استخدام وتطبيق المعرفة ووظيفة خدمة وتنمية المجتمع، فحسب بل وإلى كونها تعد المثل الأعلى لمؤسسات المجتمع المدني الحديث وللإدارة البيروقراطية الرشيدة وذلك بما تمتلكه من بنية تشريعية دقيقة التنظيم وإدارة فنية أكاديمية كفؤة وعالية الجودة وقيم ومعايير مهنية أكاديمية علمية قانونية وثقافية وأخلاقية وجمالية وحضارية وإنسانية مجردة وشاملة، ذلك لأن التشكيل الأكاديمي هو تشكيل غايته الكمال الأكمل والتام الاتم والكلي المطلق أجرد والمثال الأمثل.... وتأتي الأكاديمية النزول بالتشكيل عن أرقى تصميم فهي نزوع دائماً نحو الأكثر حكمة والأكثر عدلاً والأكثر جمالاً والأكثر نفعاً وقيمة وفائدة مهما كلف الأمر والأمر من أعلى ما تكون الهمم ومن أرقى ما تكون معالي الأمور وجودة الثمار.

وقد مثلت الجامعة منذ نشوؤها في القرنين الثاني والثالث عشر الميلادي في أواخر العصر الوسيط النموذج المحتذى لمؤسسات المجتمع المدني الحرة المستقلة بل وللمؤسسات الحديثة الرسمية الناجحة عامة وهي بذلك تعد الحامل المادي للثورة المنهجية الثقافية الكبرى التي أفضت على مدى ثلاثة قرون إلى التحول الجذري للمجتمع الأوروبي من التقليد إلى الحداثة وما بعد الحداثة كما يعرفون اللحظة الراهنة

يقول كلارك كير Clark Kern " تم إنشاء نحو (85) مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في العالم الغربي بنهاية عام 1520م.. ولقد ذهب ما كان يعرف بالملوك التي تحكم واللوردات الإقطاعيين بخدمهم ونقابات التجار والصناع باحتكاراتهم ذهبوا جميعهم في ذمة التاريخ في حين أن الجامعات لا تزال موجودة في مواقعها، ومحتفظة ببعض مبانيها القديمة، ويؤدي أساتذتها وطلابها والإدارة ما يشبه التقاليد القديمة المستمرة نفسها"¹.

وبهذا المعنى يمكن لنا فهم عبارة تشارشل: " اننا نحن الذي ننشئ ونشكل مؤسساتنا ثم تقوم هي بتنشئتنا وتشكيلنا"2 وإذا كان من الصحيح القول أن الافراد يأتون ويذهبون أما المؤسسات فتظل باقية فمن المؤكد ان بقاءها واستمرارها لا يتم من تلقى ذاته ولكنه مرهون بديمومة القيم والتقاليد الذاتية الجوهرية التي تمنح المؤسسة هويتها المتميزة ولا تكون إلا بهاء انها اشبه (بقواعد اللعبة) التي يستحيل اللعب بدونها!

والأكاديمية ليست صفة شكلية خارجية لمؤسسات التعليم الجامعي والمشتغلين ومنتسبيها كما هو شائع عندنا، بل شبكة واسعة من التقاليد والقيم والمبادئ والقواعد التي يجب ان يمثّلها داخليا ويلتزم بها فعليا في الافعال والأفكار والممارسات اليومية كل من ينتسب الى هذه المؤسسة ويحمل صفتها (أكاديمي / اية) ولا وجود لها خارج النسق الحي لممارسة المهنة الأكاديمية .

رغم أن مفهوم الجودة الذي أخذ اليوم يشاع بقوة في الدوائر الثقافية والأكاديمية ومؤسسات التعليم العالي في معظم دول العالم الراهن قد ارتبط بظاهرة التقويم الرسمي للتعليم العالي بواسطة الهيئات الوطنية أو القومية لضمان الاعتماد الأكاديمي التي "بدأت في نهاية الثمانينات القرن الماضي، وتمثل جزء من توجهات واسعة نحو أنماط جديدة من المسؤولية في الخدمة العامة والمهن" نقول رغم حداثة نظام الجودة بالقياس إلى عراقية مؤسسات التعليم العالي وتجدرها التاريخي، فقد حافظت هذه الأخيرة طوال تاريخها على مستوى محدد من الجودة باعتبارها مرادفاً للتميز أو الامتياز أو النوعية الجيدة، انطلاقاً من فكرة الجامعة التي تم تقنينها بالقانون وتجسيدها في مؤسسة حرة ومستقلة وذات طبيعة مهنية أكاديمية نوعية وعالية الجودة.

وإذا ما نظرنا إلى وضع المؤسسة الأكاديمية في مجتمعاتنا العربية الإسلامية عامة ومجتمعنا المحلي خاصة فسوف نرى كم هي تلك العراقيل والمعوقات التي تحول دون النمو الطبيعي والتقدم المفترض للمؤسسة الجامعية، ووظائفها التعليمية والبحثية والتنموية والتنويرية. والجامعة في مجتمعاتنا العربية هي مؤسسة حديثة وجديدة في كينونتها المؤسسية وبنيتها التنظيمية ووظيفتها العلمية، والتعليمية والتنموية وقيمها المهنية والأكاديمية، وأنماط علاقاتها وأهدافها وعاداتها وتقاليدها، في حين أن مجتمعاتنا بحكم التخلف التاريخي لا تزال أسير البنى والعلاقات والقيم التقليدية على مختلف صعد الحياة، السياسية والاقتصادية والثقافية، والاجتماعية والأخلاقية هذه البنى الثقافية التقليدية لا ريب وأنها تأثر في المؤسسة الجامعية وتخرقتها بسهامها المنطلقة من كل حذب وصوب، إذ إن الجامعة ليست جزيرة منعزلة عن المجتمع التي توجد فيه، بل هي جزء من هذا المجتمع الذي يؤثر فيها وتأثر فيه.

وقد تأسست أول جامعة عربية في مصر عام 1908م بجهود أهلية ثم تحولت إلى جامعة حكومية عام 1925م جامعة القاهرة حالياً، وكانت جامعة دمشق التي تأسست عام 1923م أول جامعة عربية حكومية حديثة وفي عام 1942م أنشأت جامعة الإسكندرية وفي العام ذاته تأسست جامعة القرويين في مدينة فاس المغربية، ثم تأسست جامعة الخرطوم سنة 1955م وجامعة بغداد

في سنة 1957م وتأسست أول جامعة في عدن 1970م وفي عام 1971م تأسست جامعة صنعاء، وفي عام 1967م تأسست جامعة الملك سعود وتأسست جامعة السلطان قابوس في مسقط عام 1986 وهناك ما يربو على 300 جامعة عربية حكومية وخاصة، معظمها حديثة النشأة إذ نشأ أكثر من 80% منها بعد عام 1970م

سوسولوجيا الجودة الأكاديمية

يصعب الحديث عن معايير الجودة والتميز والأداء الأكاديمي والقيم المهنية بمعزل عن المؤثرات السوسوثقافية التي تأتي من خارج أسوار الجامعة، ونحن نعلم أن مسألة النمو العلمي وإزهار العلم والتعليم هي مسألة ليست علمية بل سياسية حضارية وثقافية، فكذلك يمكننا القول، أن مشكلة معايير الجودة والتميز ليست مشكلة فنية أو إدارية أو أخلاقية أو ذاتية يمكن حصرها وحلها داخل جدران الجامعة الأربعة أو في أداء عضو هيئة التدريس فقط بل هي مشكلة أكثر تعقيداً مما يمكن تخيله، أنها تتصل بنسق هائل من المستويات والعناصر الحضارية والتاريخية والفكرية وكل المنظومة الثقافية للمجتمع التقليدي أو الحديث، إذا أن الجامعة بحكم حداثة ميلادها في بيئتنا الثقافية التقليدية ظلت عرضة للاختراق من البنى والقوى والقيم والممارسات والعادات والمعتقدات التقليدية التي تشن حرب لا هوادة فيها ضد هذه المؤسسة الوليدة بدون وعي في معظم الأحيان وبوعي أحياناً وهذه هي سنة من سنن الحياة الاجتماعية أنه الصراع الأبدي بين القديم والحديث بين التقليد والتجديد بين المؤلف وغير المؤلف بين القوى والمصالح الاجتماعية السياسية الاقتصادية المتنافسة المتصارعة المختلفة الاستراتيجية والغايات والأهداف صراع بين المعروف والمجهول بين الطبع والتطبع، بين العادات التي تشكلنا والعادات التي نريد أن نشكلها هذا يعني أن التعليم الجامعي على صلة وثيقة بالسياق التطوري التاريخي للمجتمع وتراثه وقيمه ومؤسساته وبنياته وتقاليدته من جهة وبالمؤسسة الأكاديمية الحديثة وتاريخ نشأتها ومستوى تقدمها من جهة أخرى. إذ يصعب فهم وتفسير تخلف مخرجات جامعتنا بمعزل عن تخلف المجتمع والجامعة ككل. فالالتزام بأنماط معينة للعلاقات الاجتماعية يولد طريقة معينة في النظر إلى العالم، كما أن رؤية العالم بطريقة معينة تبرر نموذجاً منسجماً معها للعلاقات الاجتماعية. ومن المعروف أن أفكار الناس ونظراتهم للعالم وإلى أنفسهم والآخرين وكيفية تجسيد الحياة فيه نابعة من علاقاتهم الاجتماعية ففي مجمع لا يمتلك ثقافة مؤسسية ولا ثقافة قانونية ولا يزال يخضع لهيمنة العلاقات التقليدية كيف يمكن أن تكون فيه المؤسسة الأكاديمية وقيمها لا سيما إذا تركت مكشوفة لا عداها التقليديين بلا حماية وبلا رعاية من الدولة والمجتمع وبلا سلطة خارجية أو ذاتية وفي ثقافة لا يزال بعض الناس فيها ينكرون الطبيعة وقوانينها والإنسان وعقله وحرية وغير ذلك الظواهر والموضوعات التي هي الموضوع الأول والأخير لكل العلوم الطبيعية والإنسانية وينكرون العقل الإنساني كأداة ومعيار للمعرفة العلمية بل وينكرون الإنسان بعده كائن كرمه الله وأكرمه بالعقل وبالقدرة على التمييز والمعرفة ومن ثم فهو يستحق بأن يعيش حياته بحرية وكرامة وأمن وأمان هذا الإنسان الذي هو الموضوع الجوهرى لكل العلوم الإنسانية والاجتماعية وفي ثقافة رسمية وشعبية لا زال مفهوم العلم فيها يثير الالتباس وغير متفق عليه، بل لا زال الاعتقاد الراسخ، بأن العلماء هم "علماء الدين أو علماء الشريعة ولا أحد

سواهم)، وأن العلم هو العلم الشرعي النافع في الدار الآخرة لا في هذه الدنيا الفانية (وأن كل جديد بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار) هذا الحديث الشريف الذي يحذر من البدع والابتداع في العقيدة الدينية الإسلامية الحنيفة السمحاء والذي جرى تأويله وتعميمه للآسف الشديد على كل مناحي حياة المسلمين بسبب الغلو والتطرف في التأويل والتفسير، وفي مجتمع لا زالت فيه الثقافة السحرية والأسطورة والخرافية واللاهوتية تهيمن على كل الأفق الثقافي والفكري عند الخاصة والعامة في مجتمع ليس من بين مثلة العليا للنجاح العلم والتعليم والتفوق العلمي والكفاءة الشخصية والأداء المتميز والمواهب الفردية بل القرابة، العشائرية القبلية والعصبية والنفوذ والمحسوبية والرشوة والوساطة والانتهازية، والابتذال والنفق والمزايدات السياسية الأيديولوجية... يقول (جون وجاردنر) في كتابه (التميزة الموهبة والقيادة) " إذا أعدت الرثاثة والهرجلة مجتمعاً ما فليس من السهل على أي عضو في ذلك المجتمع أن يبقى بمعزل عن التأثير بها في سلوكه الخاص والعام " 3

معوقات محاكات قيم الجودة الأكاديمية العالمية في الجامعات العربية

أجمع المهتمون بشؤون التعليم العالي في المجتمعات العربية على وجود جملة من المعوقات التي تعرقل نمو وتقدم وإزدهار قيم الجودة في المؤسسات الأكاديمية العربية منها:

1. غياب فكرة المؤسسة المستقلة من أفق الثقافة والممارسة العربية الإسلامية.
2. عدم وجود دور اجتماعي معترف به ومقدر تقديراً إيجابياً للعالم أو للأستاذ الجامعي والمشتغلين في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية ومن ثم احتقار العلم الوضعي بالقياس إلى العلوم الشرعية والدينية.
3. غياب الحرية الأكاديمية والاستقلال المالي والاداري في معظم المؤسسات الأكاديمية العربية.
4. أصبحت الجامعات أدوات لتقييد العقل وتبليد الشعور ولم تعد الجامعات صالحة لتأهيل الابتكار العلمي والأدبي الثقافي وتنمية وتنوير المجتمع وحل مشكلاته.
5. هيمنة الوصاية الأمنية من قبل الأجهزة الحاكمة على كل صغيرة وكبيرة في نشاط الجامعات والتعامل بحسب منطق الولاء الشخصي والحزبي والحسابات السياسية والأهواء الأيديولوجية الضيقة.
6. مصادرة وتقييد حرية الباحثين في المشاركة في الأنشطة الثقافية داخل البلاد وخارجها بأساليب متعددة.
7. تسخير الجامعات لأغراض دعائية سياسية وأيديولوجية حزبية لتبرير السلطات المتسلطة والمستبدة بكل مقدرات القوة.

8. عدم توفر المعدات والأجهزة العلمية الحديثة وكل ما يحتاجه طالب الدراسات في العلوم الطبيعية فضلاً عن غياب المكتبات والمراجع والدوريات العلمية الحديثة والمعاصرة.
9. شحت التمويل للمجلات المؤتمرات والأبحاث والدراسات العلمية.
10. غياب التقاليد الأكاديمية ومعايير التحكيم والإشراف في ممارسة البحث العلمي.
11. طغيان النزعة المحلية والتقليدية في الدراسات الاجتماعية والإنسانية.
12. غياب القدرات الأكاديمية المتمكنة للتدريس والإشراف على طلبة الدراسات العليا.
13. ضعف الدوافع الذاتية عند طلبة الدراسات العليا والبحث واقتصر الغاية من البحث في الحصول على الشهادة والترقية والوظيفة.
14. ضعف الروح المعنوية والاهتمام أو اختفاء الدوافع الإيجابية عند المعلمين والطلاب وشيوع مزاج عام من الإحباط واللامبالاة واللاجدوى.
15. غياب المثل الأعلى للجامعة والمتمثل في التميز والتفوق العلمي والأداء الأكاديمي والإنجاز المعرفي والثقافة الرفيعة والحيادية والصدق والاستقامة الأخلاقية والعقلانية والتسامح والحوار الخلاق، والإحساس بقيمة الذات.

السبل الممكنة لتأهيل وتنمية قيم الجودة الأكاديمية

أن التعرف على حقيقة وضعنا لا يمكن له أن يكون واقعياً بدون معرفة المثل العليا والنماذج المعيارية للمؤسسات الجامعية المعترف بها عالمياً، ولا نستطيع التعرف على حقيقة معوقات الجودة الأكاديمية وضمان الاعتماد الأكاديمي والتميز في مؤسساتنا الجامعية العربية وتجاوزها إلا إذا امتلكننا معرفة كافية بطبيعة المؤسسات الأكاديمية ومعناها وقيمها المعيارية المجردة المعترف بها عالمياً. الخ.

فقد كانت الفكرة القانونية التي تعامل فيها جماعة من الناس كأنها وحدة واحدة أو مؤسسة مستقلة هي أساس نشوء وتطور الجامعات في القرون الوسطى، إذ اعتبرت المؤسسة المتحدة Universities من الناحية القانونية جماعة لها شخصية قانونية تختلف عن أعضائها فرادى، ويرى توبي أ. هف في كتابه (فجر العلم الحديث) انه من المصادفات التاريخية إن الكلمة اللاتينية Universities والتي تعني Corporation أي الجسم كله قد انحصر معناها ليعني أماكن التعليم العالي التي تحتفظ باسم ال Universities (أي الجامعات). ويؤكد (جينز بوست) (أن العلماء في جامعة باريس كانوا مع حلول سنة 1215م على ابعده

تقدير قد تبلور وجودهم على شكل هيئة تدعى (هيئة الأساتذة والعلماء بوسعها أن تضع القوانين وان تنفذ الالتزام بها). هذه الهيئة المتحدة هي ما أطلق عليه كلمة جامعة.4

وقد تم تطوير مفهوم الجامعة ليعبر عن مجموع أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتحدون في هيئة أو كيان أو مؤسسة أو إطار قانوني واحد يمتلك شخصية اعتبارية حرة ومستقلة ويهدف إلى توفير الأمن والاستقرار والهدوء لمنتسبيه ومنع الابتزاز والاستغلال عنهم، من أجل أن يتمكنوا من متابعة دراستهم العليا بكل حرية وشفافية وموضوعية وبدون عراقيل أو معوقات أو إزعاج من أحد من أولئك المتطفلين من السياسيين والعسكريين أو رجال الدين وغيرهم.

وحرية الجامعة واستقلاليتها هي سلسلة متصلة ومتكاملة بين ثلاثة انساق أساسية هي:

1- الاستقلال المالي

الاستقلال المالي للمؤسسة الأكاديمية شرط ضروري للاستقلال الإداري والأكاديمي معاً بل هو أقوى الضمانات لحرية الجامعة واستقلالها، ولا يمكن أن تستمر الجامعة في أداء رسالتها دون أن يكون بحوزتها موارد مالية كافية ومستمرة وثابتة نسبياً، إذ أن المال هو عصب كل مشروع وهو قوة كل مؤسسة في تسيير عملياتها ونشاطاتها بصورة منتظمة وبيروقراطية. وسلسلة وكفؤه وفعاله.

والاستقلال المالي للجامعة، لا يعني بأي حال من الأحوال تحويل الجامعة إلى شركة استثمارية تعتمد على مصادرها المالية الخاصة، كما يحاول بعض رؤساء الجامعات الحكومية ترويجه لا غرض خاصة، بل يعني أن تتحمل الدولة مسؤوليتها الوطنية وتمنح الجامعة ما تحتاجه من المصادر المالية في ميزانية محددة ومستقلة، يترك أمر تصريفها وتوظيفها للجامعة وهيئاتها المستقلة وفقاً للقنوات الشرعية، مع منح الجامعة الحرية في وضع القواعد المالية الخاصة بها وحرية التصرف في الميزانية المعتمدة لها وحرية التحويل من بند إلى آخر من بنود الميزانية كما يجب أن تكون الرقابة المالية على الميزانية من داخل الجامعة ذاتها دون تدخل من الخارج .

وتشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من الجامعات الحكومية في الدول الأوروبية تعتمد في تمويلها على حكوماتها الوطنية، دون أن يؤثر ذلك على حريتها واستقلاليتها الإدارية والأكاديمية. "وباستثناء جامعة بوكينهام Buckingham تحصل كل الجامعات البريطانية على نسبة كبيرة لتمويلها من الحكومة من خلال لجنة المنح الجامعية UGC وهي هيئة شبه مستقلة ذاتياً؛ أعضاؤها أكاديميون، ولم يكن للحكومة دخل في تعيين رؤساء الجامعات" واحترام الاستقلال الذاتي للجامعات معناه، تخصيص المعونات في إطار الخطوط أو الأطر الحكومية العريضة التي لا تمس حرية واستقلالية المؤسسة الأكاديمية بأي شكل من الأشكال. 6

وهذا ما أكده عبد الفتاح أحمد حجاج بقوله "أن مجمل إيرادات الجامعات البريطانية- تقريباً- تأتي من الحكومة المركزية عن طريق) لجنة المنح الجامعية UGC) وبذلك تتمكن الجامعات من ضمان الحصول على موارد مالية ضخمة شبة دائمة من الخزينة العامة

للدولة وفي ذات الوقت تضمن استقلاليتها المؤسسية وحرية المهنة الأكاديمية"7. هذا في حين أن القابضين على مقاليد الشأن السياسي في بلادنا لا يزالون ينظرون إلى الجامعة بعقلية البقال عقلية الربح والخسارة التي لا ترى في الجامعة وكوادرها غير حفنة من النقود الإضافية على الميزانية ، مثلها مثل أي مصلحة أو مؤسسة حكومية أخرى.

2- الاستقلال الإداري

نعني بالاستقلال الإداري حرية الجامعة في إدارة نفسها بنفسها، وحرية في وضع القوانين واللوائح التي تنظم عملها وحرية وضع هيكلها التنظيمية والمؤسسية واتخاذ القرارات الداخلية وتصريف شؤونها دون تدخل أو تسلط أو وصاية من أي جهة أخرى، سياسية كانت أو بيروقراطية رسمية أو حزبية أو شخصية خارجية والاستقلال الإداري للجامعة يعتبر من أهم الضمانات التي توفر المناخ السليم لاستقرار العمل الجامعي ونموه وتقدمه ولا يكون الاستقلال الإداري للجامعة إلا بامتلاكها حرية تشكيل أجهزتها الإدارية العليا وقياداتها الأكاديمية من رئيس الجامعة إلى رئيس القسم العلمي- بطريقة ديمقراطية تقوم على أساس الانتخابات والتمثيل الصادق للتنظيم الجامعي والتجسيد الفعال للقيم العلمية والأكاديمية مع ضرورة اشتراك الطلبة في إدارتها وتمثيلهم في هيئاتها المنتخبة، والاستقلال المالي والإداري للجامعة لا يعني الحرية المطلقة، بل يتضمن منح المؤسسة فضاء وأفق ومجال نسبي وكافي لتمكين من الحركة والاستدارة بمرونة وسلاسة ودينامية، بما يمكنها من النمو والتطور والتقدم بقواها الذاتية، وهي بذلك تظل خاضعة في كل نشاطه للأهداف الوطنية والمصالح العليا للدولة والمجتمع في ظل الدساتير والقوانين النافذة. وقد كانت الجامعات الحديثة منذ نشأتها كيانات قانونية مستقلة، تضم هيئات من الطلبة والمدرسين الذين أعطوا صلاحية تصريف أمورهم كيفما شاءوا، ويذهب توني هف " إلى أن الجامعات جاءت إلى الوجود بوصفها نقابات علمية"8 دون الموافقة الصريحة من الملك أو البابا والأمير أو الأسقف بل كانت منتجات عفوية أنتجتها غريزة الارتباط التي اكتسحت المدن الأوروبية خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر وكأنها موجة عظيمة "

وهكذا إذا اردنا للجامعات العربية أن تتمكن من النمو والتميز والريادة في مضمار المنافسة العالمية لتحقيق الجودة ينبغي منحها ما تحتاج اليه من الاستقلالية والحرية إذ التحول إلى نظام جامعي كامل الاستقلالية ... سوف يضمن تطوير نظام التعليم العالي في البلدان العربية بمستوى عال من الجودة وسيجعله نظاماً فعالاً في تحقيق وظائف المؤسسة الأكاديمية بكفاءة واقتدار.

3- الاستقلال الأكاديمي

يعود مصطلح الأكاديمية إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون (427-347 ق.م) إذ كان أول من أطلق اسم (أكاديموس) بمعنى المكان الذي كان يلقي فيه محاضراته الفلسفية ويعلم فيه تلاميذه العلوم العقلية المجردة كالرياضيات والفلك والهندسة والتربية والسياسة ...

الخ، تمييزاً له عن أماكن وأنماط التعليم السفسطائي الابتدائي، والأكاديمية تعني بيت التعليم العقلي والحر والتأمل الفلسفي المجرد والمعرفة الرفيعة التي ليس لها من غاية أخرى غير البحث عن الحقيقة.

وتجدر الإشارة إلى أننا لا نزال نستخدم كلمة (أكاديمي) و(أكاديمية) بدون أن نمتلك فهماً واضحاً ودقيقاً لمعناها، بل جرت العادة على عدم التفريق بين الأكاديمي والجامعي، أو بين النقابة والمهنة أو بين التعليم العام والتعليم العالي. في حين أن المفهوم قد تطور وتحوّر منذ أفلاطون ليكتسب اليوم معنى واضح ومحدد. هو معنى التمييز المهني للمشتغلين في حقل المعرفة والعلم والتفكير المنهجي النظامي، فالأكاديمي هو الشخص الذي يقوم بنقل المعرفة وإنتاجها بإتباع مناهج وأدوات علمية محددة، بهدف الكشف عن الحقائق وبحث الأشياء والمشكلات بموضوعية وتجرد وحيادية تامة.

والأكاديمية هي الصفة التي تطلق على حقل متعدد الأدوار والقيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية، دور الأستاذ الجامعي دور الباحث العلمي، دور المثقف المتخصص، دور المشرف العلمي (أو حارس البوابة) ويعد دور حارس البوابة أهم الأدوار وأخطرها، إذ تقع عليه مهمة حراسة بوابة قلعة المعرفة - بما تعنيه كلمة (حارس) من معاني اليقظة الدائمة والحذر والاحتراس والأمانة والشجاعة والنزاهة والمسؤولية الرفيعة- وتأمينها وحمايتها وصيانتها من كل الاختراقات والتهديدات المحتملة، فضلاً عن التعهد الدائم برعايتها ونقدها وتنميتها وتطويرها وتجديدها وتجويدها. وليس بمقدور إي أحد أن ينهض بهذا الدور الاستراتيجي الحاسم بل ثمة معايير علمية مجردة صارمة ودقيقة هي وحدها من ينتخب الأشخاص المعنيين بتقييم وريادة وتحكيم الأبحاث المقدمة إلى المجالات والمؤتمرات العلمية بما تشتمل عليه تلك الأدوار من قيم مهنية أكاديمية وأخلاقية منها عالية الجودة كالرصانة والأمانة والاستقامة والعقلانية والموضوعية والتجرد... الخ.

وقد ارتبط نمو العلم وازدهاره بالحرية كمعطى إنساني وحق فطري للكائن الاجتماعي، إذ أن الحرية الشيء الوحيد الذي يستحيل إنكاره، وقد كانت الجامعات منذ نشأتها في القرون الوسطى تمتع بقدر كبير من الحرية والاستقلال الأكاديمي بوصفها تقاليد راسخة في تاريخ المؤسسة الأكاديمية وسيرورتها التطورية. وقد كانت جامعة باريس في القرنين الثاني عشر والثالث عشر على سبيل المثال، هي التي تضع قواعد وتعليمات تنظم قبول الطلبة وطردهم وقواعد وتعليمات تحدد سلوك أعضاء هيئة التدريس؛ حقوقهم وواجباتهم وتحدد المواد التدريسية وتسلسلها، وبكلمة كانت الجامعة مؤسسة للتعليم العالي تحكم نفسها بنفسها ولا تخضع لأي ضغوط أو قوى من خارجها.

ونعني بالاستقلال الأكاديمي حرية الجامعات في اختيار نظامها التعليمي وبرامجها ومناهجها وطرائق التدريس واختيار هيئة التدريس فيها، وعدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة وما يقوله أو ينشره أو يعبر عنه أساتذتها من الأفكار والآراء العلمية وغير العلمية.

كما تعني الاستقلالية الأكاديمية للجامعة حيادها الفكري وتجردها وعدم انحيازها. والحرية الأكاديمية هي حصيلة وثمرت الاستقلال المالي والإداري للمؤسسة الجامعية.

إن الحرية الأكاديمية تنبع من مقتضيات الحقيقة العلمية، إذ أن العلم والتفكير العلمي والبحث العلمي لا ينمو ولا يزدهر إلا في فضاء حر ومجال مستقل وبيئة شفافة.

وقد كان الفتح الجديد الذي أوجد حرية البحث العلمي هو من أخطر الثورات الفكرية والاجتماعية في تاريخ البشرية، ولقد أعطى العلم بصفته الشكل النموذجي للبحث الحر، مهمة وضع مجالات الفكر كلها في الوضع الصحيح لذا فإن العلم هو العدو الطبيعي للمصالح القائمة كلها سواء منها الاجتماعية أو السياسية أو الدينية بما فيها مصالح المؤسسة العلمية ذاتها، ذلك أن الحرية ترفض التسليم ببقاء الأشياء على حالها. والشك المنظم الذي تتصف به الطبيعة العلمية أمر دائم الحضور ودائم التشكك بأخر الاقتناعات الفكرية، بما فيها تلك التي طال أمد التسليم بها.

وكما يقول توبي أ. هف " بما أن العلم قد أعطى هذه المهمة الفكرية لفحص صور الوجود وأشكاله كلها فانه غدا العدو الطبيعي للنظم التسلطية بشكل خاص وهذه النظم لا تستطيع أن توجد حقاً إلا إذا كتبت أشكال البحث العلمي التي تظهر الطبيعة الحقيقية للنتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الخطيرة والمدمرة لتسلطها وحكمها"⁹

ولما كانت الجامعة هي المؤسسة التي تنهض برعاية العلم وتنميته وتقدمه وازدهاره، فلا بد لها من أن تكون مؤسسة حرة ومستقلة، إذ أن الحرية هي الشرط الجوهرى لوجود العلم والفكر العلمي، كما يقول كروبر "إن حاجة العلم إلى الحرية، مثل حاجة النباتات التي تنمو في البيوت الزجاجية إلى الشمس والأكسجين، أما إذا طليت النوافذ بالسواد كما في الحروب، فلا تنمو إلا الأعشاب الطفيلية الضارة، والإبداع العلمي يتبیس في البيئات الاستبدادية والتسلطية"¹⁰، وتلعب الحرية الأكاديمية دوراً حاسماً في تنمية المجتمع وتغييره وتقدمه وازدهاره. وهذا ما أوضحه امارتيا صن في كتابه (التنمية حرة) (مؤسسات حرة و إنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر) بقوله " أن الحرية هي الغاية والهدف الأسمى لكل تنمية ذلك أن الحرية تعني المقدرة على الفعل والاختيار و التفكير والإبداع "¹¹ .

وبدون أن تأمن الجامعة بيئة مناسبة للأساتذة والطلبة في ممارسة نشاطهم التعليمي والعلمي، فلا يمكن لها النمو والتطور والازدهار.

هكذا نلاحظ أن حرية الجامعة واستقلاليتها المالية والإدارية والأكاديمية ليست من الأمور التكميلية والثانوية، بل هي أس الأسس ولب المسألة برمتها. لكن كيف يمكن للجامعات العربية أن تكون مؤسسة حرة ومستقلة؟! هذا هو التحدي الحاسم الذي يجب تستجيب له كل الدول والحكومات والمؤسسات الأكاديمية العربية وكل عضو من أعضاء الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة فيها استجابة ايجابية فعالة أن أردنا تحقيق الشروط الضرورية للجودة الأكاديمية وضمان الاعتماد الأكاديمي وفق المعايير العالمية.

1. ينظر جون برينان و تاور لإشارة, إدارة الجودة في التعليم العالي ,منظور دولي عن التقويم المؤسسي , ترجمة دلال بنت منزل النصير معهد الإدارة العامة الرياض ط: 2007 ص75.
2. ينظر عبد العزيز عبد الله السبل ,التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ,المكتبة الجامعية الحديثة ,الإسكندرية ط: 2002 ص 156.
3. جون وجاردنو، التميز: الموهبة والقياد، ترجمة محمد محمود رضوان، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ص2، القاهرة، المعطيات السابقة، ص2
4. توني أ. هب . فجر العلم الحديث ، الإسلام - الصين الغرب ، ترجمة محمد عصفور مجلة عالم المعرفة الكويتية ، العدد 260، أغسطس 2000 م ص 68
5. ينظر، عبدالعزيز عبدالله السبل، المرجع السابق، ص 165
6. د.ل. ضمان الجودة في التعليم العالي(مفهومها مبادئها-تجارب عالمية)،ترجمة السيد عبد العزيز البهوشي وسعد بن حمد الربيعي، دار عالم الكتب القاهرة2005م ص138.
7. عبد الفتاح احمد حجاج،أستاذ الجامعة أوضاع المهنة وبعض مشكلاته دراسة مقارنة،ضمن كتاب دراسات في التعليم الجامعي وتنظيمه.المجلد الخامس ،جامعة قطر مركز البحوث التربوية 1981م ص143
8. توبي.أ.هف .المرجع السابق ص155
9. توبي.أ.هف .المرجع السابق ص56
10. كروبر ضرورة العلم، مجلة عالم المعرفة الكويتية العدد325 ص25
11. امارتيا صن،التنمية الحرة ،مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض و الفقر،مجلة عالم المعرفة الكويتية العدد312 ص45